

الدرس الثالث والعشرون



إن صحت المسألة قسمةً عليهم انقسمت

نجعل مسألةً للزوجية ومسألةً
لسائر القرابة فنعطي الزوجية
سهمها وننظر في السهام المتبقية
لبقية الورثة

الرد إذا كان معهم
أحد الزوجين

إن لم يكن فيها انقسامٌ ضربته في عدد سهامه ثم بعد ذلك تصح
المسألة مما تصح منه ونعود ونقسم كل واحدٍ مضروباً في ذلك السهم

أركان المسألة	أصل المسألة 4	أصل المسألة 3 * 4 = 12
4/1	1	12/3
أركان المسألة	الباقي	
6/1	3 باقي	12/3
3/1		12/6

باب تصحيح المسائل

إذا انكسر سهم فريق عليهم ضرب عددهم أو وفقه إن وافق سهامهم في أصل مسألتهم أو عولها إن عالت أو نقصها إن نقصت، ثم يصير لكل واحد منهم مثل ما كان لجميعهم أو وفقه، وإن انكسر على فريقين فأكثر وكانت مماثلة أجزأك أحدهما، وإن كانت متناسبة أجزأك أكثرها، فإن تباينت ضربت بعضها في بعض، وإن توافقت ضربت وفق أحدهما في الآخر ثم وفقت بين ما بلغ وبين الثالث وضربته أو وفقه في الثالث ثم ضربته في المسألة، ثم كل من له شيء من المسألة مضروب في العدد الذي ضربته في المسألة.

عند وجود كسر في المسألة، أي أن عدد السهام لم ينقسم على عدد الرؤوس ولم يتفق عدد الرؤوس مع الفروض والسهام

فثبتت عدد الرؤوس فوق ونضربه في أصل المسألة فيكون الذي له سهم يأخذه مضروباً فيما ضربنا فيه أصل المسألة

بالمباينة

يُنظر بين عدد
سهامهم وعدد
رؤوسهم بنظرين إما

يكون على
فريقٍ

بالموافقة

وفق عدد الرؤوس

تصحيح
المسائل

الأول: نظر بين الرؤوس والسهام بالمباينة والموافقة

إذا تماثل العدان نضرب أحدهما في أصل المسألة

إذا تداخل العدان نضرب العدد الأكبر منهما في أصل المسألة

إذا توافقت العدان نضرب وفقهما (الرقم المشترك) في أصل المسألة

إذا تباين العدان نضرب حاصل ضربيهما في أصل المسألة

الثاني: نظر بين
الرؤوس مع
بعضها بالنسب
الأربع كما سبق

فلنا
نظران:

يكون على ثلاثة
فرقٍ بالإجماع يقول
الجمهور إنه يكون
على أربعة

على أكثر
من فريقٍ

التماثل	التداخل (التناسب)	التوافق	التباين
تساوي الأعداد في القيمة	انقسام العدد الأكبر على العدد الأصغر قسمة صحيحة	أن يتفق العددين على رقم مشترك يقبل القسمة عليهما	أن لا يقسم احد العددين على العدد الآخر
3 مع 3	4 مع 8	6 مع 9 كلاهما يقسمان على 3	4 مع 7

انكسار في فريق واحد

أركان المسألة	أصل المسألة 6	18=6*3	الفريق (الإخوة الأشقاء)
2/1 زوج	3	12/9	سهامهم اثنان
6/1 أم	1	18/3	بينهما مباينة
الباقي ثلاثة إخوة أشقاء	2	18/6 لكل واحد منهم 2	رؤوسهم ثلاثة

أركان المسألة	أصل المسألة 6	12=6*2	الاثنين والأربعة بينها موافقة
2/1 زوج	3	12/6	
6/1 الأم	1	12/2	
الباقي أربعة إخوة	2	12/4 لكل واحد منهم 1	

إذا كان الانكسار على أكثر من فريق

الواحد والثلاثة بينهما مباينة
الاثنان والثلاثة بينهما مباينة
ثلاثة وثلاثة بينهم مماثلة
فنضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة ثم نضرب نصيب كل فريق من أصل المسألة بجزء السهم ثم نقسم نصيب كل جماعة على رؤوسهم فيخرج نصيب كل واحد

أركان المسألة	أصل المسألة 3	9=3*3
3/1 ثلاثة إخوة لأم	1	3
الباقي ثلاثة إخوة لأب	2	6

بين الواحد والاثنين مباينة فنثبت اثنين
بين الخمسة والستة مباينة فنثبت أربعة
بين الاثنين والأربعة تداخل فيدخل الأصغر في الأكبر فبناءً على ذلك نثبت الأربعة فنضربها في أصل المسألة ثم كل من له يأخذه مضروباً فيما ضربنا فيه أصل المسألة

أركان المسألة	أصل المسألة 6	24=6*4
6/1 جدتان	1	4
الباقي أربعة إخوة لأم	5	20

بين الثلاثة والاثنين مباينة فنثبت الثلاثة
ثلاثة وأربعة بينهما مباينة فنثبت الأربعة
بين الثلاثة والأربعة مباينة فنضرب ثلاثة في أربعة ثم نجعلها تُضرب في أصل المسألة

أركان المسألة	أصل المسألة 6	72=6*12
6/1 أم	1	12
3/1 ثلاثة إخوة لأم	2	24
الباقي أربعة إخوة لأب	3	36

الواحد والأربعة مباينة فنثبت الأربعة
الخمسة والستة بينهما مباينة فنثبت الستة
الأربعة والستة بينهما موافقة فنأخذ وفق أحدهما ونضربه في كامل الآخر فالأربعة وفقها اثنان في ستة باثني عشر ونضربها في أصل المسألة وهو ستة فيكون اثنين وسبعين، أو وفق الستة الذي هو ثلاثة في أربعة في ستة فيكون اثنين وسبعين

أركان المسألة	أصل المسألة 6	72=6*(6*2)
6/1 أربع جدات	1	12
الباقي ستة إخوة أشقاء	5	60

باب المناسخت

إذا لم تقسم تركة الميت حتى مات بعض ورثته وكان ورثة الثاني يرثونه على حسب ميراثهم من الأول قسمت التركة على ورثة الثاني وأجزأك، وإن اختلف ميراثهم صححت مسألة الثاني وقسمت عليها سهامه من الأولى، فإن انقسم صحت المسألتان مما صحت منه الأولى، وإن لم تنقسم ضربت الثانية أو وفقها في الأولى، ثم كل من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في الثانية أو وفقها، ومن له شيء في الثانية أخذه مضروباً في سهام الميت الثاني أو وفقها، ثم تفعل فيما زاد من المسائل كذلك أيضاً.



باب موانع الميراث

وهي ثلاثة:

أحدها: اختلاف الدين، فلا يرث أهل ملة أهل ملة أخرى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم: لا يتوارث أهل ملتين شتى والمرتد لا يورث أحداً وإن مات فماله فيء.

الثاني: الرق، فلا يرث العبد أحداً ولا له مال يورث، ومن كان بعضه حراً ورث وورث، وحجب بقدر ما فيه من الحرية.

الثالث: القتل، فلا يرث القاتل المقتول بغير حق وإن قتله بحق كالقتل حداً أو قصاصاً أو قتل العادل الباغي عليه فلا يمنع ميراثه.

الكافر لا يرث المسلم ولا يرث المسلم الكافر وهذا قد جاء فيه الحديث في الصحيح عن النبي ﷺ

أهل ملتين لا يتوارثون فإذا مات نصراني وله زوجة يهودية فلو ترفعوا إلينا في مسائل الإرث فنحن نحكم بينهم بما في شرعنا بالعدل وبالقسط لكن إذا حكموا فيما بينهم لا نبحت عنهم

اختلاف الدين

المرتد لو مات قبل أن يرجع إلى دينه لا يورث فماله فيء يعني لبيت مال المسلمين يُصرف في مصالحه

مثلا لو أن هذا العبد مملوكٌ لرجل يهودي ومات أخو هذا العبد وهو حرٌّ فإذا قلنا من أن العبد سيرث معنى ذلك أن هذا المال سينتقل إلى العبد والعبد وما ملك لسيده فسيكون لهذا اليهودي فهذا اليهودي كأننا أدخلناه على هؤلاء فورثناه منهم

العبد لا يرث لأن العبد لا يملك فهو مملوكٌ لو أننا ورثنا لعبدٍ لأفصى ذلك إلى أننا نُدخل رجلاً غريباً ليرث من أناس ليس بهم علاقةٌ وهذا محل إجماع بين أهل العلم

الرّق

المبعض: وهو الذي بعضه حر وبعضه عبد إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصفه، ألزمتنا ذلك المعتقد أن يشتري نصف صاحبه لأنك أغررت عليه صيرت نصفه حر. اشترى النصف الثاني وأعتقه فإذا قال: أنا لا أقدر ليس عندي مال لأشتري النصف الثاني وأعتقه بقي العبد مباعاً نصفه حر ونصفه مملوك

من بعضه حرٌّ

فالمبعض يُعامل بأحكام الحر والعبد فيرث بحريته وهو مملوكٌ بعبوديته فبناءً على ذلك إنه إذا كان ثلثه فبعض أيامه يكون حرّاً فيها وما يكتسبه في وقت حريته يكون له وورث وورث وحجب بقدر ما فيه من الحرية وبعضها يكون عبداً وما كسبه في وقت عبوديته يكون لسيده وهكذا

كما لو كان مثلاً الميت كان قاطعاً للطريق فقتل حداً وابن عمه هو السيف فقتله فهو وارث

مثل ذلك لو كان قصاصاً فالقصاص يعني بأن يكون جنى على أحد أقاربه فقتله مثلاً ابن عم جنى على أخيه فإذا قتله واستوفى بنفسه بإذن القاضي بالشروط المعروفة عند الفقهاء فأيضاً لا يمنعه من أن يكون وارثاً له

فخرج منه ما كان من القتل بالحق

أو قتل العادل للباغي لو بغى أناسٌ على الولاية الشرعية الصحيحة فقاتلهم أهل الحق والعدل فقتل أحدهم قريبه فهذا الذي قتل الباغي قتله بحقٍّ وأموراً بقتله فبناءً على ذلك نورثه ولا نمنعه من الميراث

إذا قتل شخصٌ شخصاً وهو وارثٌ له بغير حقٍّ فإنه بقتله يُمنع من الإرث لقول النبي ﷺ: «لا يرث القاتل»

القتل

الدليل إنه من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه ولئلا يفضي ذلك إلى أن الورثة يستبطنون مورثهم فيقتلونه حتى تصل إليهم أمواله فمُنِع الشارع ذلك الباب وسد الطريق إليه

أما لو قتله خطأ فلهم في هذه المسألة خلافٌ لكن المشهور عند الحنابلة أنه يكون مانعاً من الإرث

باب مسائل شتى

إذا مات عن حمل يرثه وقفت ميراث اثنين ذكرين إن كان ميراثهما أكثر وإلا ميراث اثنين وتعطي كل وارث اليقين وتقف الباقي حتى يتبين وإن كان في الورثة مفقود لا يعلم خبره أعطيت كل وارث اليقين، ووقفت الباقي حتى يعلم حاله إلا أن يفقد في مهلكة أو من بين أهله فينتظر

أربع سنين ثم يقسم

وإن طلق المريض في مرض الموت المخوف امرأته طلاقاً يتهم فيه لقصد حرمانها عن الميراث لم يسقط ميراثها ما دامت في عدته

وإن كان الطلاق رجعيًا توارثا في العدة سواء كان في الصحة أو في المرض، وإن أقر الورثة كلهم بمشارك لهم في الميراث فصدقهم، أو كان صغيراً مجهول النسب ثبت نسبه وإرثه، وإن أقر به بعضهم لم يثبت نسبه، وممر له فضل ما في يد المقر عن ميراثه.

فيها أربعة أبواب

لو مات شخصٌ وفي بطن زوجته حملٌ متى يرث الحمل؟

أولاً تحقق كونه موجوداً وقت موت المورث في بطن أمه

الثاني أن يحيى بعد ولادته حياةً مستقرةً فإذا ولد واستهل صارخاً واستقرت حياته فهو وارثٌ

بين أن يُنتظر إلى أن يولد فتُقسم التركة

في بعض الأحوال قد يتضرر الورثة فالمشهور عند الحنابلة وبعض الفقهاء: أن لهم أن يُقسم لكن يعاملون بالأضر، فيجعلون مسألةً على أن الحمل ذكرٌ ومسألةً على أنه أنثى ومسألةً على أنه ذكران ثم مسألةً على أنه أنثيان ثم مسألةً على أنه ذكر وأنثى ومسألةً يكون مبيتاً ثم يقسمون التركة فمن كان نصيبه لا ينقص بحال من الأحوال فيأخذ حقه كاملاً وأما ما سوى ذلك فإنه يُحبس ويُحبس حق هذا الحمل حتى يولد ويحيى حياةً مستقرةً فإذا وُلد أُعطي نصيبه ثم كُمل لكل واحدٍ منهم حقه الذي عُرف به

تعلقٌ في إرثه لو مات مورثه

وتعلقٌ في متى يُحكم من أنه ميتٌ حتى ينتقل المال إلى ورثته ويجوز لزوجه أن تتزوج ونحو ذلك

المفقود من انقطع خبره فلم يُعلم حيٌّ هو أو ميتٌ
فله تعلقان

بعض أهل العلم يقول نحكم أنه لا بد أن يصل إلى تسعين سنةً من ولادته لأن في الغالب لا يعيش الواحد أكثر من تسعين سنةً فإذا وصل إلى هذا العمر نعتبر كأنه مات فنفرق أمواله ونحكم بموته وإن كان في مكان غالبه الهلاك كما أن يكون في سفينة انكسرت في عرض البحر أو فُقد في معركة من أنه مات هذه طريقةٌ لبعضهم

بعض أهل العلم يقول: تقديرها إلى الحاكم مطلقاً فينظر في الحال بالقرائن التي احتفت به فيقدر وقتاً يُنتظر فيه فإذا ذهب الوقت حكمنا بموته

في مدة الانتظار يُحكم على أنه حيٌّ فبناءً على هذا لو مات شخصٌ في هذه المدة فنعتبر هذا المفقود كأنه حيٌّ فيرث فإذا تبين أنه ميتٌ قبل نرد، فإذا انتهت المدة التي ضربها الحاكم نأخذ ماله وهذا المال الذي وفد إليه ونقسمه على ورثته

باب الحمل

المفقود

من طَلقت في حال المرض من أجل حرمانها من الإرث

إذا كان طلاقاً بائناً الأصل أن الطلاق يقع ، لكن إذا اتهم بقصد حرمانها من الإرث وذلك بأن يكون في مرضه المخوف وهو الذي يُفْضي إلى الموت غالباً وتثبت قرينةً على أنه قصد حرمانها من الإرث فما حكم به الصحابة وهو عليه العمل عند جمع الفقهاء: أنهم يعاملونه بنقيض قصده فيحكمون بإرثها حتى ولو تزوجت وبعضهم يقول: إذا خرجت من العدة ولم تتزوج

أصل ذلك: أن تماضر زوجة عبد الرحمن بن عوف طلقها وحكم لها عمر [?] بإرثها وذلك كأنه ظهرت القرينة أنه قصد حرمانها

أما إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً لم تنته فيه العدة فلا شك أنها زوجة من الزوجات وارثةٌ بدون ما إشكال

مجهول النسب

إذا كان مجهول النسب ومات

ولم توجد بيّنةٌ تخالف ذلك وتعارضه

الشروط

عدم وجود التنازع فيه فإذا وُجد ناسٌ يدعونه وناسٌ يدعونه هنا له منْحَى آخر إما إثباته بالبينة أو بالقافة وطرائق الإثبات بما يحسم بما جد كالבصمة الوراثية ونحوها

من أقر بالنسب فإذا مات فإنه يورثه

يعني لو كان مجهول النسب حياً ومات هذا الذي أقر بالنسب فمعنى هذا أنه يرثه

بالنسبة للذين نفوا، إذا كان الإخوة ثمانية نقسم المال على ثمانية، بالنسبة للذين أثبتوا نقسم المال على تسعة فالتسع هذا من أموالهم يذهب له لأنهم أقرّوا أنه وارثٌ وأن له حقٌّ في الميت الذي يورثه